■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٠- الميزان التجارى وتحدياته

أعد وقائع الحوار للنشر

محمود عبد الحى*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى الرابع عشر من صفر عام ١٤٢٣ هـ ، الموافق السابع والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٢ / ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة :

أ.د. حمدى سالم	رئيس الجهاز التنفيذى بمركز تنمية الصادرات
د. حمدى مسعود	رئيس قطاع النقل والتجارة بوزارة التخطيط سابقا
م. عبد الحميد عامر	مركز عامر للتصدير
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس هيئة التحرير
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
م. عصام اسماعيل	وزير مفوض تجارى - المعلومات
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. محمود عبد الحى : مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

فى البداية أشكر السادة الزملاء الذين شرفونا من خارج ومن داخل المعهد فى هذه الندوة وبعضكم شرفنا من قبل فى ندوات سابقة .

وهناك موضوعات كثيرة غطيناها فى الأعداد المختلفة للمجلة ، لكن كان هناك موضوع رئيسى بدأنا فيه منذ فترة طويلة وهذه هى السنة الخامسة ، كان الموضوع الرئيسى "مصر وتحديات المستقبل" ، طبعا نأخذ القطاعات المختلفة ووصلنا فى النهاية بعد الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والصحة والطاقة والتشييد والبناء ، الحلقة الحالية عن الميزان التجارى وتحدياته ومشاكله، والتحديات هى عبارة عن مشاكل مطلوب حلها .

وهناك ورقه خلفيه تعد عادة لتحديد إطار للمناقشة لكنها مفتوحة ، إذا وجدت موضوعات إضافية تناقش، المناقشة تأخذ من الآن وحتى الساعة الثانية والنصف ، الورقة التى وزعت على حضراتكم أعدها د . محمود عبد الحى ، وليتفضل الأخ د . محمود عبد الحى لاعطائنا ملخصا للورقة .

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم .. ميزان المدفوعات هو حساب يصور نتيجة معاملات المقيمين فى دولة ما مع المقيمين فى الدول الأخرى التى تكون لها علاقات اقتصادية مع هذه الدولة. وتتراوح هذه العلاقات من المعاملات التجارية، سلعية كانت أم خدمية، إلى المعاملات الرأسمالية، ثم التحويلات، ثم التسويات التى تنطوى عليها حركة الأرصدة الدولية لضمان التوازن المحاسبى لميزان المدفوعات.

ولعله من المفيد أن نسترعى الانتباه إلى أن هذا الحساب وإن كان يشبه الحسابات المألوفة فى المحاسبة المالية من حيث قيامه على قاعدة القيد المزدوج ومراعاة التوازن المحاسبى إلا أنه يختلف عنها فى نقطة جوهرية هى أنه حساب لا تتبع فيه قاعدة الترصيد، بمعنى أنه لا يحتوى رصيدا دائنا أو مدينا. ولكى نوضح ذلك نتعرف - فى إيجاز شديد- على مكونات ميزان المدفوعات.

يتكون ميزان المدفوعات، من حيث الأصل، من ثلاثة أقسام رئيسية هى: المعاملات الجارية،

والمعاملات الرأسمالية، وحركة البنود التوازنية، علاوة على التحويلات من جانب واحد سواء كانت إلى أم من الدولة محل الاعتبار، والمعتاد أن تلحق هذه التحويلات بالقسم الأول ليصبح خاصا بالمعاملات الجارية والتحويلات. وفيما يلى إشارة إلى محتوى كل من هذه الأقسام.

القسم الأول: ميزان المعاملات الجارية والتحويلات، وينقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية هى:

الميزان التجارى: وهو خاص بالتجارة السلعية - وتعرف بالتجارة المنظورة - بحيث يشتمل فى جانب المتحصلات منه على الإيرادات التى يحصل عليها المقيمون فى الدولة مقابل ما يصدرونه من السلع، ويشتمل فى جانب المدفوعات على ما يؤديه المقيمون فى الدولة إلى مقيمى الدول الأخرى من مدفوعات مقابل ما يستوردونه من السلع. وفى كلتا الحالتين تتميز السلع محل التصدير والاستيراد بأنها ذات كيان مادى ملموس كبر حجمها (كالسيارات والشاحنات وآلات ومعدات الحفر والتنقيب) أم صغر (كأجهزة القياس والمعايرة أو أسطوانات وشرائح الحاسبات الآلية).

الميزان الخدمى: ويتعلق بالتجارة فى الخدمات - وتعرف بالتجارة غير المنظورة - بحيث يشتمل فى جانب المتحصلات على ما يحصل عليه المقيمون من إيرادات مقابل ما يؤدونه من خدمات لغير المقيمين مثل خدمات السياحة والنقل والتأمين وصيانة وتموين السفن والطائرات الأجنبية فى الموانئ والمطارات الوطنية علاوة على الفوائد والأرباح مقابل خدمة التمويل باستخدام رؤوس أموال وطنيه فى الخارج، ويشتمل فى جانب المدفوعات على ما يؤديه المقيمون من مدفوعات للخارج مقابل ما يحصلون عليه من مثل هذه الخدمات من الخارج.

ومن مجموع الميزان التجارى والميزان الخدمى يتألف ميزان المعاملات الجارية الذى هو الأصل فى التعبير عن محصلة التعامل مع العالم الخارجى كما يتحدد طبقا للقدرة الاقتصادية الفعلية للاقتصاد القومى مقارنة بالقدرة الاقتصادية الفعلية لشركائه فى هذا التعامل من الاقتصادات الأجنبية. ومن ثم فإن حالة ميزان المعاملات الجارية هى من الناحية الاقتصادية مناط الحكم على ميزان المدفوعات ككل من حيث كونه متوازنا أم فى حالة عجز أو فائض.

ميزان (أو صافى) التحويلات، ويختص هذا القسم الفرعى بمحصلة حركة التحويلات بدون مقابل مباشر من وإلى اقتصاد الدولة محل الاعتبار، سواء كانت هذه التحويلات رسمية أم خاصة. والأصل أن هذه التحويلات كانت تقتصر على المنح والهبات والمعونات حتى ما يقرب من عقد من

الزمن حين أضيفت لها - بناء على رؤية البنك الدولى - تحويلات العاملين الداخلة والخارجة بدعوى أنها لا تختلف عن المنح والهبات والمعونات باعتبارها تحويلات بدون مقابل على الرغم مما فى ذلك من مجافاة للمنطق العلمى الذى يقضى بأن تحويلات العاملين هى فى حقيقتها مقابل تصدير واستيراد خدمة العمل ومن ثم يجب أن تعامل معاملة الخدمات العواملية فى ميزان التجارة الخدمية.

وهكذا أصبح القسم الأول الرئيسى الأول من ميزان المدفوعات هو ميزان المعاملات الجارية والتحويلات. ورغم أن ذلك لا يقدح فى صحة الحقيقة الاقتصادية العلمية المستقرة بشأن الحكم على حالة ميزان المدفوعات من واقع ميزان المعاملات الجارية، إلا أنه أوجد مجالا لكثير من الحيدة عن هذه الحقيقة بحيث لا يتم استبعاد صافى التحويلات (وهو عادة لصالح معظم الاقتصادات النامية ومنها مصر) من ميزان المعاملات الجارية والتحويلات عند الحديث (خاصة فى البيانات السياسية) عن حالة ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية.

القسم الثانى: ميزان المعاملات الرأسمالية، ويختص بالتدفقات الرأسمالية الداخلة (وتعامل معاملة المتحصلات) والخارجة (وتعامل معاملة المدفوعات) إلى ومن اقتصاد الدولة محل الاعتبار. وتتنوع هذه التدفقات ما بين القروض وتسديد أقساطها والاستثمارات بأشكالها المختلفة (ودائع مصرفية، وإقامة المشروعات أو المشاركة فيها، وأسواق الأوراق المالية).

وإذا ما نظرنا إلى التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار فى أسواق الأوراق المالية نجد أن حركتها تكون مدفوعة بالبحث عن فرص الربح الذى يمكن تحقيقه فى هذه الأسواق ومن ثم فهى - أى هذه التدفقات - تكون مستقلة عن حالة ميزان المعاملات الجارية والتحويلات، أى مستقلة عما إذا كان ميزان المدفوعات فى حالة عجز أم فائض أم توازن اقتصادى، وإن كانت هذه التدفقات تلعب دورا، تتزايد أهميته مع تطور وتعميق الاتصال بين الأسواق المالية، فى الاستثمارات والصفقات التى تدور فى الاقتصاد المعنى وبالتالى فهى تؤثر بطريق غير مباشر فى قدرة هذا الاقتصاد على التعامل مع العالم الخارجى استيرادا وتصديرا، أى تؤثر بطريق غير مباشر فى ميزان معاملاته الجارية. كما تمارس حركة التدفقات عبر الأسواق المالية تأثيرا مباشرا على أسعار صرف العملات الأجنبية بالمقارنة بالعملة الوطنية مما ينعكس على حركة الصادرات والواردات سلعية كانت أم خدمية.

أما عن باقى التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة (قروض وأقساطها، وودائع مصرفية،

واستثمارات مباشرة فى إقامة مشروعات على وجه الاستقلال أو بالمشاركة مع رؤوس أموال وطنية) فيمكن النظر إليها على أنها تدفقات معوضة بصفة أساسية لحركة المتحصلات والمدفوعات فى ميزان المعاملات الجارية والتحويلات. فالمعتاد أن يكون هناك فائض فى ميزان هذه التدفقات الرأسمالية إذا ما كان ميزان المعاملات الجارية والتحويلات فى حالة عجز، والعكس بالعكس، كما يميل ميزان هذه التدفقات الرأسمالية إلى التوازن إذا ما كان ميزان المعاملات الجارية والتحويلات فى حالة توازن.

القسم الثالث: حركة البنود التوازنية، وهى تنصرف إلى التغيرات فى الأرصدة الدولية للبلد المعنى (الذهب، والعملات الأجنبية، ووحدات حقوق السحب الخاصة) لضمان التوازن المحاسبى لميزان المدفوعات ككل. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد تتبع سياسات تعمل على زيادة هذه الأرصدة الدولية إلا أن حركة هذه الأرصدة لا يمكن إلا أن تكون معوضة لمحصلة العلاقة بين جانبى المتحصلات والمدفوعات الجارية والرأسمالية.

وهكذا فإن ميزان المدفوعات يظل متوازنا محاسبيا على الدوام، بمعنى أن إجمالى جانب المتحصلات يساوى إجمالى جانب المدفوعات، ومع ذلك قد يكون ميزان المدفوعات متوازنا أو مختلا (بفائض أو بعجز) من الناحية الاقتصادية. فمناط الحكم فى ذلك هو - من حيث الأصل - العلاقة بين المتحصلات الجارية والمدفوعات الجارية. وكما أوضحنا أعلاه أن هذه وتلك تترتب على تصدير واستيراد السلع والخدمات، مما يعنى أن كلا من الميزان التجارى (الخاص بتصدير واستيراد السلع) والميزان الخدمى (الخاص بتصدير واستيراد الخدمات) يشتركان فى تحديد حالة ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية. وهذا ما يقودنا إلى أول تساؤل رئيسى فى هذا الحوار:

(١) هل تستوى حركة التجارة فى السلع مع حركة التجارة فى الخدمات من حيث دلالاتهما على عافية الاقتصاد القومى حتى بافتراض توازن ميزان المدفوعات؟

إن الإجابة الموضوعية على هذا السؤال لها أهمية كبرى فى التعرف ليس فقط على حقيقة حالة ميزان المدفوعات المصرى، ولكن أيضا على مجمل آثار المبادلات التجارية لمصر مع العالم الخارجى.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسى تساؤلان فرعيان هما:

- هل الاعتماد على فائض ميزان الخدمات مأمون فى حالة مصر أو غيرها من الدول النامية عامة؟

- وما هى الآثار المباشرة وغير المباشرة لتصدير واستيراد الخدمات مقارنة بمثل هذه الآثار فى حالة تصدير واستيراد السلع؟

وأيا كانت الإجابة على هذه التساؤلات، فلا شك أن استدامة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى منذ عام ١٩٥٤ وحتى الآن (مثلا ساد الاعتقاد أن هذا الميزان حقق فائضا خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٤/٩٥ وفى سنة ١٩٩٦/٩٧. وربما فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حسب التقديرات، ولكن إمعان النظر فى الأرقام الدالة على ذلك يوضح أن التحويلات كانت أكبر من هذا الفائض مما يدل على أن ميزان المعاملات الجارية بدون تحويلات - وذلك هو مناط الحكم اقتصاديا على حالة ميزان المدفوعات - (ظل فى حالة عجز متواصل). إن استدامة هذا العجز تدعونا إلى البحث عن كيفية سد بابه الرئيسى.

والواقع أن عجز الميزان التجارى هو سبب العجز المتواصل فى ميزان المدفوعات المصرى عامة، بينما يتكفل فائض ميزان الخدمات بالتغطية الجزئية لهذا العجز. فعلى سبيل المثال ارتفع عجز الميزان التجارى من ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٣/٩٤ إلى ١٠,٢ مليار دولار تقريبا عام ١٩٩٦/٩٧ إلى نحو ١٢,٦ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٩ ثم انخفض إلى حوالى ١١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بينما بلغ فائض ميزان الخدمات نحو ٣,٥ و ٥,٢ و ٤,٨ و ٤,٥ مليار دولار خلال نفس السنوات على التوالى. وتشير أرقام مبدئية وتقديرات لوزارة التخطيط إلى توقع انخفاض عجز الميزان التجارى إلى ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وإلى ٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وتوقع انخفاض فائض ميزان الخدمات (شاملا صافى عوائد عوامل الإنتاج بما فيها تحويلات العاملين فى الخارج) إلى نحو ٨,٥ مليار دولار و ٦,١ مليار دولار فى نفس العامين على التوالى، مما يعنى توقع ارتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية (بدون التحويلات من جانب واحد) من نحو ٩,٠ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار فيما بين نفس العامين، وهو ما يشير إلى تآكل قدرة فائض ميزان الخدمات على التغطية الجزئية لعجز الميزان التجارى.

وتؤكد لنا هذه الأرقام الأهمية القصوى للتركيز على عجز الميزان التجارى باعتباره المسئول الوحيد (حتى الآن على الأقل) لعجز ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من نتائج أهمها التخفيض المتواصل لقيمة الجنيه المصرى، واستمرار الاعتماد على الاقتراض من الخارج، وإضاعة فرص لنمو وتطور صناعات مصرية، وما يلقيه ذلك من أعباء على الاقتصاد والمواطنين المصريين. ولا

يعنى ذلك بحال التقليل من أهمية التجارة الخدمية وضرورة البحث فى سبل وقف ما شهدته السنوات الأربع الأخيرة من تراجع فى فائض ميزان هذه التجارة ثم العمل على تنمية هذا الفائض قدر المستطاع فى السنوات القادمة.

ولكن الوقت المتاح لدائرة حوارنا هذه أقل بكثير مما يلزم لتغطية القضايا التى يثيرها كل من الميزان التجارى والميزان الخدمى. ومن ثم فسوف نركز على الميزان التجارى، مما ينقلنا إلى التساؤلين الرئيسيين الثانى والثالث فى هذا الحوار:

(٢) كيف يمكن زيادة الصادرات السلعية المصرية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية منها:

- كيف ننظر إلى استراتيجية النمو الموجه بالصادرات فى ظروف عالمنا المعاصر؟ هل يصح أن تقتصر هذه الاستراتيجية على ما يصدر بالفعل؟ أم أنها يجب أن يتسع مفهومها لتشمل كل الإنتاج الوطنى؟

- ما هى إمكانياتنا الإنتاجية لزيادة الصادرات السلعية؟

- هل تعتمد زيادة الصادرات على تصدير الفائض أم الإنتاج للتصدير؟ وما هى حدود الواقعية والمخاطر فى كل من هذين البديلين؟

- ما هى السلع التى يمكن أن نحقق فيها طفرات فى زيادة الصادرات؟

- هل لدينا دراسات جادة يتم تحديثها باستمرار عن الأسواق الخارجية؟ وما هى الأسواق المرشحة لزيادة صادراتنا إليها؟

- ما هى أسس التنافسية التى تحققت بما يخدم زيادة فى الصادرات المصرية؟ وما الذى مازال مطلوبا لزيادة هذه التنافسية؟

- ما هى فرص زيادة الصادرات المصرية فى ظل تصاعد الاشتراطات البيئية وما يتصل بها من معايير الأمان البيئى والصحى؟ وما أثر العوامل البيئية فى مصر على فرص زيادة الصادرات المصرية؟

- ما هو تأثير العوامل السياسية على فرص زيادة الصادرات المصرية؟

(٣) هل من الممكن ترشيد الواردات السلعية المصرية، وكيف؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية منها:

- ما معنى ترشيد الواردات فى ظل الظروف والسياسات السائدة والمتوقعة محليا وإقليميا وعالميا؟ وما هى إمكانيات وحدود ترشيد الواردات فى ظل العولمة وتحرير التجارة وما يتبع ذلك من اندماج فى الاقتصاد العالمى؟

- ما هى العوامل التى تؤدى لزيادة الواردات السلعية المصرية؟ وكيف يمكن التأثير على هذه العوامل فى اتجاه ترشيد هذه الواردات؟

- هل يمكن تبنى الإحلال محل الواردات فى ظل تحرير التجارة والسوق التنافسية؟ أم أن هذه السياسة لا بد وأن تقترن بأسوار الحماية؟

وإذا كنا على هذا النحو قد طرحنا من الأسئلة ما يمكن أن يستكشف طرق تحسن أحوال الميزان التجارى المصرى من خلال ما يتعلق بجانبى الصادرات والواردات السلعية، فإن الأداء على كل من هذين الجانبين يتأثر - كما هو معروف - بالسياسة الاقتصادية فى كافة أبعادها المالية والنقدية والائتمانية والتجارية والاستثمارية، علاوة على أسلوب ووسائل الإدارة الاقتصادية بدءا من المستوى الكلى ومرورا بالمستوى الوسطى وانتهاء بالمستوى الجزئى. ولا يتسع الوقت المتاح لتغطية كل هذه الأبعاد والمستويات، وبالتالى نكتفى بالتركيز، فى التساؤلين الرابع والخامس، على نقطتين جوهريتين، وهما:

(٤) ما هو تقييمنا لسياسات ونظم الصرف التى اتبعت فى مصر منذ بداية التسعينات من حيث تأثيرها على كل من الصادرات والواردات السلعية؟ وما هى أوجه التناغم والتنافر بين هذه السياسات وأهداف ومتطلبات زيادة الصادرات وترشيد الواردات فى الحالة المصرية؟

(٥) ما هو التأثير الحالى والمتوقع لتعدد صور وأشكال التعاون الاقتصادى المصرى مع العالم الخارجى (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى - الشراكة المصرية الأوربية - الكوميسا- مجموعة الـ ١٥ . الخ) على فرص تحسين الميزان التجارى المصرى؟ وما هى أهم المقترحات التى تمكن من تفعيل تواجد مصر فى هذه التجمعات على نحو يمكن من تحسين موقف الميزان التجارى المصرى؟

عصام اسماعيل

لدى اقتراح بسيط : تركيبتنا هكذا لا تمكنا من مناقشة ميزان المدفوعات ككل لأن البنك

المركزى ليس له ممثل بيننا الآن بينما هو الجهة التى لا يمكن الاستغناء عنها فى مثل هذه المناقشة . يخيل إلى أننا إذا ركزنا على ميزان التجارة ثم تقوموا بعد ذلك بعمل دائرة حوار تستكمل ما يتبقى عن ميزان المدفوعات ، فيكون لدينا الجزء الخاص بالميزان التجارى الذى تم تغطيته ثم بعد ذلك يوسع الحوار حول ميزان المدفوعات .

عبد الفتاح ناصف

الأسئلة المطروحه كلها حول الميزان التجارى ولكى نتحدث عن الميزان التجارى ، لابد من وجود صفحتين لقارئ المجلة غير المتخصص لكى يعرف أين يوضع الميزان التجارى فى إطار ميزان المدفوعات، هذا هو هدف التقديم العام، لكن كل التساؤلات المطلوب مناقشتها والإجابة عليها تتعلق بالميزان التجارى .

دائما النقط التى نذكرها فى كل ندوة أننا نناقش التساؤلات أو المحاور الموجودة كما هى واردة فى الورقة أو أن يتحدث كل متكلم بما يريد وعادة الأسلوب الثانى هو الذى يتم ، نبدأ وعادة المداخلات الأولى تكون طويلة بحيث نعطى للزميل وقتا لكى يقول كل ما يريد، وبعد ذلك المداخلات الثانية والثالثة للشخص تكون قصيرة .

عبد الحميد عامر

بصراحة هذا الموضوع إذا أردت الحديث فيه سيستغرق منى يومين ، ربما السبب الوحيد أن شغلى وعملى فى التصدير والخدمات والتحويلات وسوف اذكر نقطا وعناوين ، وهذه العناوين مع كلام د . محمود ستفتح المناقشة ونتمنى أن تنتهى أيضا الساعة الثانية والنصف .

بالنسبة للأربع نقاط التى ذكرها د . محمود ، سأبدأ بآخر شئ ذكره لأن هذا شئ حساس وربما أزعجنى نفسيا ، وهو تخفيض الجنيه المصرى بنسبة ٣٠٪ هذا العام وللأسف أن بعض الناس ادعوا أن ذلك سوف يزيد الصادرات لكن أنا ضد هذا الموضوع لأن ذلك لن يزيد الصادرات ولن يزيد من حصيلة مصر من العملة الصعبة ، وأنا اركز على الجانب العملى وليس النظرى . مثلا إذا كان سعر الدولار ٣,٥ جنيه واصبح ٤,٥ جنيه ، أى أنه عندما ارتفع الدولار وانخفض سعر الجنيه المصرى، يظن الناس أن التصدير سيزيد وهذا خطأ لأن التحويل يقل لأننى عندما وجدت الجنيه ارتفع خفضت الصادرات فبدلاً من أن اصدر بمليون دولار يعطينى ٣,٥ مليون جنيه مصرى، فأنا بعد ارتفاع قيمة

الدولار ، أصدر بمبلغ ٧٥٠ ألف دولار تعطينى ٣,٥ مليون جنيه ، أى أننى قللت ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف عن الذى صدرته فى العام الماضى، إذاً أنا صدرت اقل، هذه واحدة ٠

بالنسبة للتحويلات نحن نعلم تماما أن الناس التى تعمل خارج مصر عند التعاقد تسأل عن المرتب فيحدد له مثلا ١٠٠٠ ريال سعودى ما يعادل ١٠٠٠ جنيه مصرى، حاليا يتم التعاقد على ٨٠٠ ريال سعودى وهو ما يعادل ١٠٠٠ جنيه مصرى فبدلا من تحويله سابقا ١٠٠٠ ريال ،أصبح يحول ٨٠٠ ريال فأصبح على هذا المنوال العملة الصعبة التى تدخل مصر بعد تخفيض الجنيه المصرى تقل وهذا شئ خطير جداً يضاف الى نقص الصادرات ٠

بالنسبة للتصدير ، اتكلم كمصدر ، الصادرات المصرية كما قال د٠ محمود نسبتها قليلة للناتج الاجمالى وهذه نسبه ضعيفة جداً للأسف وتضايقنى لكنى اكتشفت - وطبعا الشخص يتعلم كل يوم - أننى عندما سافرت إلى العراق من سنه وبدأت أعمل معهم فى التصدير وعدت لمصر وكنت اقتصر على تصدير الخضار والفاكهة رغم أننى أعمل فى الكومبيوتر وناجح فى الخضار والفاكهة ، لكن عندما ذهبت للعراق اضطريت لتوسيع مجالات عملى فى الصناعات لأن تدمير البنية التحتية للعراق جعلهم فى حاجة إلى صناعات ، أخذت ابحث عن صناعات ، وجدت ما فرحنى ،احزننى فى نفس الوقت ، ما فرحنى أن فى مصر مصانع تستطيع عمل الطائرات والصواريخ لم يستغلها أحد ومنها مصنع قادر فخلال ستة اشهر استطعت أعمل به شغلا أكثر من عشرة ملايين دولار ولا يعلم الناس عنه شيئا ٠

إذا هناك قدرات تصنيعية فى مصر ، وأنه يمكن خلق منتجات تصديرية ومن أشياء موجودة يمكن استغلالها فى بلدنا ، لكن للأسف رغم أن لدينا المقدرة ولدينا المنتجات التصديرية ، وما يحزننى كرجل أعمال مصرى أعمل فى سوق التصدير أننى وغيرى لا نعلم شيئا عن مصنع قادر ، ولا نعلم شيئاً عن مصنع المحركات ، ولا نعلم شيئا عن مصنع المسبوكات ، ولا نعلم شيئا عن مصنع النسيج فى المحلة وطبعا هذا يعنى أننى إذا أردت تصدير شئ لا أعلم أماكن صناعته أو إنتاجه فلن أعمله ، لذلك فإن التصدير فى حاجة إلى وجود قاعدة إعلامية أو إعلانية ٠

لقد تكلمت فى ندوة سابقة - والدكتور ناصف يعلم - لماذا لا يقوم التليفزيون المصرى ليس فقط بتوعية الشعب المصرى ، لكن لماذا لا يوعى رجال الأعمال أيضاً ، أنا كرجل أعمال ما رأيته

خلال الشهرين الماضيين بهرنى ، لكنه غير مستغل ، لماذا لا يقوم رجال التصدير مثلى الذين يعملون شغلا للعراق فى فرنسا وألمانيا وسنغافورة وفوجئت بأن هذا الشغل يمكن عمله فى مصر ولم أكن اعرف مثل غيرى أن لدينا المصانع التى تستطيع عمل كل ذلك .

لذلك فإننى حاليا بدل أن كنت أعمله فى الخارج ، أعمله حالياً فى مصر ، إذا التصدير يحتاج إعلاما كبيرا جداً ولا أقول الحكومة أو غير الحكومة لكن التليفزيون المصرى لابد أن يساعد لأنه تليفزيون الشعب ، تليفزيون الدولة ، والدولة تنفق عليه أو هو ينفق على نفسه ، لكن لابد للتليفزيون المصرى والإعلام المصرى أن يعرف كل مواطن مصرى وكل رجل أعمال مصرى ما هو الموجود فى مصر ، وأضرب مثالاً أننا أحياناً نحتاج إلى أشياء للتغليف ، ونظل أسبوعا أو ١٠ أيام نبحث عمن يقوم بعملها من القطاع الخاص ، هذا بالنسبة للمنتجات فى مصر . وإذا ذهب البعض إلى أنه لا توجد منتجات كافيه للتصدير فذلك لسبب واحد هو أن الناس لا تعرف ماذا تفعل، نحن حاليا نخرج سلعا ونكتب عليها سلع من أجل التصدير ، نحن بلد زراعية ، لكن للأسف أعداد كبيرة لا تعلم شيئا عن السلع المنتجة للتصدير من المنتجات الزراعية .

أيضاً هناك منتجات صناعية بدلا من أن نعملها فى دولة أخرى كما ذكرت من قبل يمكن أن نعملها فى مصر ثم نصدرها ، إذا كان البعض يقصد أنه ليس هناك منتجات يمكن تصديرها هذا حقيقى لكن يمكن خلقها ولدينا الفرصة .

بالنسبة للخدمات ، أرى أن الخدمات يمكن أن تدر على مصر أموالا لا تحصى ولا تعد ، وسأعطى مثالا ، كنت فى عمل فى سنغافورة واكتشفت أن مطار سنغافورة يستوعب ٢٩ مليون راكب ، كل راكب متوسط ما ينفقه ٣٠ دولار ، علما بأن سكان سنغافورة ٣ مليون نسمه فقط والمطار يأتى له ٢٥ مليون راكب ، فهل الثلاثة ملايين يسافر كل منهم عشر مرات سنويا ؟.

لقد اكتشفت أن هذه تجارة خدمات ترانزيت كما قال د . محمود تأتى من كل أنحاء العالم ينزلها فى سنغافورة التى ينفق فيها ٢٠ - ٣٠ دولار ، والشركة فى سنغافورة تخدمه وتخرجه من هذه المحطة ، وهذه خدمات تدر للدولة مليارات ، هذا بالنسبة للمطار .

بالنسبة للموانى ، بدون مبالغة ، وأنا واقف بجوار الميناء وجدت طابور المراكب لا يقل عن ٤ كم وهذا حسب نظرى والله أعلم ربما يكون أكثر ، المراكب تنتظر الدخول للميناء ليس ببضاعة

لسنغافورة وإنما بضاعة ترانزيت ، فالذى جعل سنغافورة التى فى آخر الدنيا تفعل ذلك ، وأنا لدى قناة السويس والاسكندرية ولدى البحر الأحمر ، اين الخدمات التى يمكن أن نعملها ؟ فهذه الخدمات تدر للدولة المليارات .

عندما يزيد تصدير كونتينر لأوروبا أحيانا لا نجدها ، وليس خدمات فقط ، لكن إذا كان لدى ساحة ترانزيت سيتوفر لى كونتينر أشحن عليها ، فهذه الخدمات انقلبت بحيث أصبحت تستعمل للتصدير ، لكنى لا أجد كونتينر فكيف أصدر ؟

إذا هذه الخدمات لها فائدتان ، تدر على الدولة أموالا طائلة وأيضا تساعد على التصدير ، حيث إن هناك ناس كثيرة لا تستطيع التصدير، لا تجد فراغات فى الطائرات، عندما نريد تصدير كونتينر لأوروبا أحيانا لا نجدها ، وليس خدمات فقط، لكن إذا كان لدى ساحة ترانزيت سيتوفر لى كونتينر أشحن عليها ، فهذه الخدمات انقلبت بحيث أصبحت تستعمل للتصدير ، لكنى لا أجد كونتينر فكيف أصدر ؟.

إذا هذه الخدمات لها فائدتان ، تدر على الدولة أموالا طائلة وأيضا تساعد على التصدير، حيث أن هناك الكثير لا يستطيعون التصدير ، لا يجدون فراغات فى الطائرات لا يجدون فراغات فى السفن، هذا بالنسبة للخدمات الداخلية وإن كان هناك خدمات داخلية ناجحة لا نأخذ بالنا منها وهى خدمات الانترنت التى تسمى Hotel server، وهى خدمات من داخل مصر، امريكا وسنغافورة تعمل لها Hotel server بمعنى الفندق الخادم وهذه خدمات يمكن أن تدر لمصر ملايين من داخل مصر.

هناك خدمات خارجية، السياحة وتعتبر خدمات خارجية وأيضا فى العراق اكتشفت أن هم فى حاجة إلى إناس كثيرة تعمل لهم تركيبات وكان يتحدث عن مناقصة ٦٠٠ كم تركيبات وليس لديهم ناس ، وقد طلبت منهم أن أحضرهم من مصر وكان عددهم لا يقل عن ١٠٠ فرد بين مهندس وفنى وعامل . هذه خدمات وفى نفس الوقت عماله بالخارج تدر تحويلات .

بالنسبة للواردات : الواردات مهما حدث لا الجات ولا غيرها ستكون حرة ، وأنا فى التصدير جنوب أفريقيا من اكبر الدول فى تصدير الحاصلات الزراعية، لا نستطيع تصدير طن عنب إليها، ممنوع يدخل العنب ، ممنوع يدخل منتجات زراعية، هناك حرية التجارة واتفاقية لكن لا مجيب .

حالياً، بالنسبة للحوم، لدى شركة كبيرة فى أوروبا تحتاج لحوما مصنعة من أجل البسطرمة ، طلبت احضارها من مصر وهذه الشركة تحتاج ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار لحوم فى السنة ، فممكن أن آخذ لهم فرج الله وحلوانى وعرضتها عليهم وأعجبوا بها جداً وعملوا لها اختبارات ونجحت وجئنا للتصدير رفضوا ، لماذا ؟ لأن الاتحاد الأوروبى منع دخول اللحوم المصنعة لأن لديهم فائضا ، أين الجات وأين الاتفاقات ؟ وهذا يحدث فى سلع أخرى كثيرة .

إذاً نحن لا نأتى ونقول نحن ندخل سلعا استفزازية فى مصر ومرتفعة الثمن جداً فنحن فى مصر يمكن أن نوقف استيراد الكثير من السلع التى لا نرضى عنها وأعتقد أننى تكلمت وأعطيت تلخيصا للمسائل المطروحة ككل ولنا مداخلات أخرى وشكرا.

حمدى سالم

بسم الله الرحمن الرحيم ... الحقيقة بعد الكلام الجميل الذى سمعناه سأتكلم فى بعض النقاط لتأكيد بعض المواقف وسأحاول أن آخذ الموضوع من زاوية ثانية تؤكد نفس النتيجة فى بعض الحالات .

أعتقد أننا لابد أن ننظر فى البداية الى تركيبة الاقتصاد المصرى ، شكل وحدات الإنتاج سواء كانت فى قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة ، والواضح أمام حضراتكم سيادة نمط النشاط الصغير فى الاقتصاد المصرى ، فبالمقاييس الدولية كل وحدات الإنتاج سواء فى الصناعة أو الزراعة تعتبر وحدات صغيرة ، هذا طبعا له انعكاس كما تعرفون على التكلفة ، على الكفاءة ، على الإنتاج وعلى أشياء كثيرة وهذا ليس عيبا أن تكون الوحدات صغيرة الحجم لأن الوحدات الصغيرة هى التى بنت الاقتصاد الايطالى والتايوانى وكثير من دول العالم ، لكن وجود وحدات صغيرة تقيد وجود نظام ، وهذه نقطة البداية حيث نبدأ من الجذور أولا .

مشكلتنا الأولى أننا عملنا تحريرا اقتصاديا ، حولنا نشاطنا الاقتصادى الى القطاع الخاص ، تحول من وحدات القطاع العام الى وحدات القطاع الخاص الصغير ولم ننشئ مقابله إطاراً مؤسسيا كافيا لتشغيل هذه الوحدات بكفاءة وهذه هى النقطة الأولى وهى مشكلة كبيرة تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادى الإنتاجى ككل ولا تزيد التصدير بل بالعكس نحن زودنا العملية أكثر ودخلنا موضوع الصندوق الاجتماعى والشباب المنتجين والغلابة الخريجين ويريدون جعلهم مصدرين ، كيف

يحدث هذا ؟ هل نضحك على أنفسنا ؟ هذا غير منطقى وغير مقبول لأن الكبار الذين لديهم أموال كثيرة لا يستطيعون الحركة، إذا كيف يتحرك هذا الغلبان ؟ لا فلوس ولا خبره وهذه نقطة هامة .

وقبل أن أترك هذه النقطة الأولى، أعطى مثالاً بسيطا لكى أبين ما أقصده بالنظام المقابل لتدعيم دور القطاع الخاص الصغير هذا فى ايطاليا فى قطاع الملابس الجاهزة فقط (وإيطاليا إضافه الى فرنسا تعتبر من الدول الرائدة فى مجال الملابس الجاهزة) بها أكثر من ٥٢ مركزا فنيا متخصصا لتقديم خدمات لصناع الملابس الجاهزة، وهذه المراكز تقدم خدمات من حيث اختبار جودة الخامة الداخلة فى الصناعة ، خدمات لتدريب العاملين ، خدمات للتصميمات الحديثة للمنتج يغزو بها السوق ، وتحل محل المنتج فى التعامل مع أجهزة الدولة ، الضرائب والجمارك وغيرها ،هذه الجهة هى المحامى الخاص به ، إذا كان لديه مشكله مع الضرائب أو التأمينات هذه المراكز مسئوله عن التعامل فى هذه المسائل لدرجة أنه فى بعض البلاد هناك أماكن متخصصة بالكامل لوجود هذه المراكز مثل مدينة كاملة متخصصة فى الملابس الجاهزة (مثل دمياط لدينا المتخصصة فى الموبيليا) وهناك تخصص لهذه المراكز الفنية تدعم القطاع الخاص لكى يقوم بدوره، كيف يعمل بدون تصميمات حديثة تتناسب مع أذواق المستهلكين وبدون اختبارات الجودة وبدون ... الخ هذا ما اقصده أننا لم ننشئ الجهاز المؤسسى والسياسات التى تدعم القطاع الخاص حتى يقوم بدوره .

النقطة الثانية وهذه أشار إليها أ. عبد الحميد عامر وهى تنطبق على القطاع الزراعى اكثر من القطاع الصناعى . المزارع المصرى كما قال فرعون ليس غبيا ، إذا علمته سيعمل ، يريد العمل لأنه يريد أن يعيش ، إلا أن خطوط الخدمات الخاصة بنشاط التصدير الزراعى محدودة جداً ولا تشكل خدمات حقيقية لخدمة التصدير الزراعى واقصد بذلك ليس صادرات القطن والأرز والسلع التقليدية ، لكن أقصد الأشياء الواعدة وهى التى أصبح لها نوافذ متعددة وتطلب فى العالم حاليا لكن لدينا مشاكل فى مصر كما نعلم نتيجة تغير الطلب العالمى وهذه أشياء كثيرة .

الدنيا تتغير من حولنا ، وحاليا المنتجات الزراعية المطلوبة فى الأسواق العالميه كلها أصناف من الخضار والفاكهة والزهور والنباتات العطرية والطبية وغيرها وهى التى تعتبر لها قيمة عالية ، وهذه المنتجات يصعب تصديرها فى ظل هذا المستوى من الخدمات ، لا يوجد خطوط طيران ، وإذا تواجدت تكون مرتفعة السعر ، لا يوجد خطوط شحن بحرى على معظم الموانى ، خدمات الموانى غير كافية ، الساحات المبردة غير متوفرة فى الموانى ، من سنوات ونحن نحارب من أجل إنشاء ساحة

مبردة ولم ننجح ، لكن المحاولات مستمرة والقطاع الخاص يبذل جهودا فيها ، ليس هناك خدمات حقيقية لخدمة الصادرات الزراعية الواعدة التى يمكن أن تأتى بدخل كبير ، ويحضرنى فى هذه اللحظة للتوضيح أن كل صادراتنا الزراعية لا تتجاوز حاليا بالأسعار الحالية ٣٠٠ مليون دولار بما فيها القطن والفول السودانى والبطاطس والموالح ، صادرات اسرائيل من مجموعة سلعية واحدة فقط، جزء صغير فى الزراعة ٤٠٠ مليون دولار .

لكى نعرف ماذا نزرع ، لابد أن يكون لدينا النظام التسويقى الخدمى الذى يخدم هذا القطاع بكفاءة ، علما بأننا بنينا أملاً كبيراً على غزو الصحراء وزيادة المساحات المزروعة ، ولا يمكن غزو الصحراء وهى عمليه مكلفة جداً الزراعة صعبه ، تكلفة المياه ، عمالة غالية ، حياة صعبة لأن هذه أراضى بعيدة فلا يمكن غزو الصحراء وتحقيق أهداف البلد فى التنمية الطموحة إلا إذا زرعت محاصيل ذات قيمة عالية وهى لن تكون لها قيمة عاليه إلا إذا تم تصديرها وحاليا هناك عقبات فى التصدير.

هذا ليس معناه أن الدنيا سوداء ، هناك تحسن فى الصادرات ، لابد من دراسة الأسباب والمشاكل التى تؤدى الى ذلك وسأعطى حضراتكم مثالاً لهذا الموضوع ، وزارة الزراعة نفذت أخيراً مشروعاً أسمه أتوت ، هذا المشروع من المشروعات الأمريكية الفريدة وفيه اصبح الخبراء الأجانب يتعاملون مباشرة مع المنتجين وركزوا على مجموعة محاصيل غير تقليدية فاصوليا ، بصل ... الخ ٧-٨ محاصيل ، النتيجة ما نراع فى الأرقام ، تضاعفت الصادرات ٣ أمثال خلال سنتين وهذا يظهر أنه عندما توجد خدمة حقيقية لتعليم الناس الفن الزراعى الحقيقى المتصل مباشرة بالمنتج تأتى نتيجة حقيقية وواقع وأرقام فعلية .

شئ آخر مهم جداً ، عندما نظم مجموعة منتجين متعثرين صغيرين كانوا يصدرون ما قيمته نصف مليون جنيه أنفسهم كمجموعة عمل واتفقوا على التصدير سويا ، فى ظرف عامين تضاعف تصديرهم ١٠ أضعاف ، إذا لابد أن تنطلق من تواجد تنظيم مؤسسى للقطاع الخاص ، لابد من إعادة النظر فى الخدمات المقدمة للتجارة ، لابد من تنظيم العمل الإرشادى فى وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ، كل ذلك خاص بقاعدة الانتاج وهى محتاجه إلى إعادة تنظيم .

النقطة الثالثة ، أننا كما قال د. محمود نسأل أنفسنا هل نحن نعمل دراسات سوق ؟ أخوانا

فى التمثيل التجارى يعملون ويبذلون جهداً كبيراً جداً ، يأتون بمعلومات أكثر تقدما ، لكن ما يعملونه ليس دراسات سوق ، هم يعملون شكل السوق ، وهو واحد من الدولة ، على أى سلعه سيعمل دراسة سوق السيراميك ، السجاد ، الأقطان أم الأشياء المنزلية ؟ هذا مستحيل ، أنه بذلك يبذل أقصى جهد ، لكنا مازلنا فى حاجة الى دراسة سوق لا يعملها أحد والمحتاجه لتكاليف عالية جداً .

كيف حلت تركيا ذلك ؟ حلته بنظام الحوافز ، كل شركة من الشركات تأخذ من الدولة ما قيمته ١٠ الآف دولار فى السنة مساهمة فى دراسات السوق بشرط أن ما تقوم به الشركة يعرض علينا ونوافق عليه كدولة وينشر للآخرين وألقت الكره لدى الشركات ، إذا هناك آليات ، ليس معنى أننا فى حاجة إلى دراسات سوق أن تقوم الدولة بدراسات السوق ، ضع نظام حوافز لتشجع الشركات على القيام بدراسات السوق .

نقطة أخرى هل نحن كمنتجين ومصدرين قد نظمنا أنفسنا للسوق الخارجى؟ سؤال آخر ، ماذا يحدث فى السوق الخارجى بالنسبة للمصدرين المصريين؟ أنهم ينافسون بعضهم بعضا، لماذا ؟ هل المصدر المغربى ينافس المصدر المغربى أو الإسرائيلى يتنافس مع الأسرائيلى؟ إذا نحن نحتاج إلى إعادة نظر فى ادارتنا للأسواق الخارجية، لابد أن نبحث عن طريق ، لا يجدى أن يسبب مصدر خسائر لمصدر آخر لأنها خسارة للبلد فى النهاية ، إذا لابد من إعادة نظر لنظم الإدارة، هل نفكر فى تشكيل شركات تصدر نيابة عن مجموعة المصدرين ؟ هناك طرق كثيره يجب أن نفكر فيها لأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا خاصة مع المصدرين الصغار .

عندما أعمل معرضا ،كيف يمكن لمصدر رأس ماله مليون جنيه أن يقوم بعمل ترويجى لصادراته فى الخارج ؟ أنه فى عامين سيفقد رأس ماله، هل الترويج الخارجى سهل ؟ المنتج لكى يبيع فى السوق المحلى ينفق دعاية وإعلان مبالغ كبيرة، فما بالنا الذى يريد البيع فى السوق الخارجى، إذا كان المصدرون الصغار جميعا والمتوسطون جميعا ليس لهم مجال بهذه الصورة ، لابد من تجمعهم بشكل معين فى صورة شركات، بصورة تعاونيات بأى شكل المهم أن يكون ناس محترفون يعرفون كيف يتعاملون مع السوق ، يدرسون السوق ،يجمعون المعلومات ، يوجهون الانتاج، هذا هو النظام.

هذا هو الواقع الذى نعيشه ليلاً ونهاراً، المنتج فى جهة والطلب فى جهة أخرى لأنه ليس لديه معلومات، لكنه إذا عمل فى إطار تيار متدفق من المعلومات تقول له الأذواق كذا ، المقاسات كذا ، خد بالك من كذا ، ليست معلومات تاريخية ليست معلومات العام الماضى ، لكن معلومات هذه اللحظة ، هذا لا يمكن أن يعمله التمثيل التجارى ، هذا عمل شركات متخصصة تقوم بهذا العمل نيابة عن المنتجين خاصة المتوسطين والصغار منهم .

إذا انتقلنا الى الجانب الخاص بالتمويل وخطابات الضمان ، قصص لا حدود لها من المشاكل وكل هذه مشاكل مؤثرة على الأداء وكل ذلك عبء على الناس ، الناس تهج من كثرة الضغط كم مستفيد يستفيد من ال drawback system ، الكبار نسبتهم قليلة لأن النظام يحمل فى طياته التحيز ضد الصغار الذين يمثلون القاعدة العريضة للانتاج، نحن نمارس ونرى التطبيق ، إذا كنت من صناع الموبليا هل أستطيع التصدير إذا اشترى آخر الخشب ودفع رسومه الجمركية ثم اشتريت منه الخشب هل يمكن عند تصديرى للموبليا الاستفادة من الـ drawback system ، لا يمكن فلابد أن يصدر المنتج مستورد الخامه وليس غيره .

عصام اسماعيل

لن نتكلم عن الخشب لأن الخشب صعب حسابه سأتكلم عن مصدر صغير للبرتقال ، سيستورد الكرتون وعددها محدد ومعروف وسيحضر المستورد ١٠٠ ألف كرتونه هل يستطيع مصدر البرتقال الاستفادة من ال drawback systemالخاص به ؟ لا يمكن.

حمدى سالم

باختصار نظام الـ drawbackوضع للتخفيف ولكنه أصبح شكليا ولم ييسر ، وهذا ما دعا الدولة للتفكير فى عمل نظام القوائم ، زوج الحذاء عليه ١٥ جنيها وهكذا ، وهى طريقه تحل المشكلة وهذا ما تفكر فيه اللجان المشكلة للجهاز المصرفى .

باختصار القصة من وجهة نظرى ، هناك إمكانية للتجميع ، هل هناك أسواق؟ نعم هناك أسواق لكن للأسف الشديد لابد من إعادة تنظيم الموضع كله من أساسه من أول قواعد الإنتاج وتنظيم الناس وصولا الى السوق الخارجى وهذا ليس قطاع بمفرده ، العملية عمليه متكاملة تشمل جميع القطاعات ولكى أعطى فرصة لغيرى سأكتفى بهذا القدر وشكراً.

عبد القادر دياب

عندما نتكلم عن حالة الصادرات والواردات ، نتساءل عن الاسباب المسئولة عن هذا الوضع؟ فى تصورى الوضع الذى نحن فيه هو نتيجة التجربة السابقة ، كان هناك وضع اقتصاد مدلل يدعم هذا ويدعم ذاك ، وهناك مؤسسات كثيرة شغالة ، ثم عندما قلنا سوق حرة ، فهمت قوى كثيرة السوق الحرة باعتبار أن دور الدولة تلاشى وانه لاتشريع ولارقابة، واذا كنا نقول رقابة على العمل فهو مجرد شعارات وليس تطبيقا فعليا .

قلنا إن المؤسسات الكبيرة تعتبر وحدات صغيرة فى عرف القياس العالمى لكنها كانت ناجحة فى التصدير بصرف النظر عن النظام الذى كان موجوداً ، كان هناك نجاح لانه كان هناك سياسة واضحة ومستقرة ودور الدولة واضح فيها ، اليوم قلنا سوق حرة ، اذا كل واحد حر، ينتج مايشاء والمصدر يصدر بمعرفته، ولايوجد المناخ الذى يساعد كل فرد أن يعمل فى إطار تكاملى مع الآخرين.

ما أود قوله نحن قد فهمنا آليات السوق الحرة خطأ وأن الدولة لها دور كبير ، أكبر مما كان لها فى المرحلة السابقة ، سواء بهدف زيادة صادراتنا أو تخفيض وارداتنا وأعطى نموذج على ذلك ، اذا نظرنا بالنسبة للصادرات اعتقد ان صادراتنا من السلع الزراعية محدودة للغاية وارداتنا من السلع الزراعية تمثل ثلث الواردات ، لكن ماهى الفرص المتاحة امامنا ؟ وهل لدينا فرص متاحة لزيادة صادراتنا أو تقليل وارداتنا ؟

بالنسبة لصادراتنا ، نقول إن لدينا فرصاً ولكنها فى مسارات مختلفة عما كان ، نقول إن الصادرات التقليدية مثل القطن والأرز اصبحت صعبه من حيث الانتاج أو من حيث التسويق لوجود منافسة كبيرة ، إنما المسار الواعد كما قال الدكتور / حمدى هو المحاصيل البستانية خضر وفاكهه يضاف اليهم النباتات العطرية ، لكن هل لدى الإمكانيات لزيادة صادراتى ؟ أقول لدينا إمكانيات رهيبة بدليل أن مايصدر حالياً منها هو ٠,١ ٪ من مجمل الانتاج، أما اذا صدرت ١٪ من مجمل الانتاج سأعمل طفرة كبيرة رهيبة دون تأثير على ماهو معروض فى السوق المحلى ، إذا ماهى مشكلتى؟ مشكلتى أن المنتج لايعلم مايحتاجه المصدر ، والمصدر الموجود حالياً بحكم إمكانياته ليس لديه استعداد للتعلم ، كل يعمل فى وادى ، كل مايحدث أن فردا لديه مزرعه ويريد التصدير دون النظر الى القاعدة الكبيرة من المنتجين فى مصر .

أعود الى التأكيد على ماقاله الدكتور / حمدى إن الإطار المؤسسى غير موجود ، لكن هناك فى جانب الواردات أشياء لاتحتاج إلا الى اعلام من جانب الدولة للمستثمرين ، نأخذ سلعة مثل

السكر، وسلعة مثل زيت الطعام، وارداتى من زيت الطعام توازى صادراتى من السلع الزراعية قطن وأرز وخلافه ، كون أنه ليس لدى ميزه نسبيه فى انتاج المحاصيل الزيتية، يمكن أن أعمل ميزه نسبيه اذا عملت تكاملا بين انتاج البذور الخام وصناعة استخراج المنتج النهائى بحيث يعمل الاثنان معاً لأرفع من قيمة هذا المنتج ليكون بدلاً من محاصيل انتاج البذور الزيتية ليكون محاصيل انتاج زيت الطعام بما قد يكون لها من ميزه نسبية .

المجال الآخر وارداتى من السكر ، لدى ميزة نسبية فى انتاج السكر ، إذا أخذته كزراعة وصناعة لدينا ميزة نسبية كبيرة ، فلماذا لا أعتمد على انتاجى المحلى ولا أتوسع فى الصناعة خاصة وهناك البديل فى المادة الخام دون الضغط على الموارد المائيه ، وهو بنجر السكر ، لدينا القدرة بزيادة بسيطة فى مساحة زراعة بنجر السكر ، لاتذكر بالنسبة لاجمالى المساحه المزروعة ، اضاعف انتاجى من السكر ، وارفع عن نفسى عبء الاستيراد . أقول إننا اذا نظرنا الى التركيبة الخاصة بوارداتنا سنجد أن هناك فرصاً كبيرة جداً لتقليل الواردات وهذا يصب فى تحسين ميزان المدفوعات .

هنا أيضاً أود القول إننا دائماً نميل للشعارات البراقه ، أرجو أن نسير خطوه خطوه ، لابد من وضع أولويات بالنسبة لصادراتنا وبالنسبة لوارداتنا بحيث نركز على سلعتين أو ثلاثه الى أن نخرج من هذه الأولوية الأولى الى الثانية وبحيث لانرفع شعارات لاتستطيع إمكانياتنا تحقيقها لترشيد الاستيراد وشكراً .

عبد الحميد عامر

فى موضوع ترشيد الاستيراد وهو موضوع هام جداً، عبد الناصر الله يرحمه قال قديماً أربطوا الأحزمة على بطونكم وبدلاً من أن يأكل الشخص رغيف عيش يأكل نصفه، هو قالها بعفوية، لكن الاعلام الأمريكى الأوروبى لايتوقف عن التذكير بأن السمنه مرض، حالياً يمكن أن نرشد من استهلاك السكر الذى ذكر وقد اكتشفت أن أكبر دولة مستهلكة للسكر بالنسبة للفرد هى مصر وهذه حقيقه، فنحن لو أن لدينا إعلاما يقول إن السكر مضر بالصحة، أن السكر استهلاكه فى زيادة، سنعمل ترشيد للاستيراد ونقلل المبالغ لصالح ميزان المدفوعات .

أكبر دليل على ذلك ، لدى اثنان من المهندسين من سنغافورة يعملان فى عملية بمطار القاهرة كل منهما يعمل بدءاً من الساعه الثامنه صباحاً وحتى الثانية عشر مساء. فى اليوم الأول لعملهم احضرت لكل منهم نصف دجاجة وبطاطس، فوجدت انهما لم يأكلا شيئاً، قالوا لا نأكل كثيراً لكى

لاننام فى العمل، فى اليوم الثانى أحضرت لكل منهما ربع كيلو كباب كل فرد أخذ قطعتين وترك الباقى ولما طالبتهما بالأكل رفضا بحجة أنهما سوف يسمنا ولن يستطيعا العمل، بينما المصريون الذين يعملون معهم يسقطون من التعب الساعه السابعه مساء .

هذا معناه أن كثرة الطعام أو زيادة السكر لاتؤدى الى الصحه بل العكس هو الصحيح ، وهذا ترشيد لصالح ميزان المدفوعات ، فبدلاً من استيراد سكر بمبلغ ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون جنيه مثلاً، نستورد بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه فقط ، وبدلاً من استيراد قمح بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مثلاً نستورد بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه فقط ، أصبح الحد من الاستيراد يؤدى الى توفير لأن هذا هالك نرميه على الأرض ، المطلوب اعلام فقط لاغير وشكراً .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقه نقطه تربط بين الإتجاهين ، نحن فعلاً لدينا زيادة فى استهلاك السكر حيث نستورد ، ويمكن أن تعمل شيئاً لكى لانستورد السكر ، وهو ترشيد للواردات ، وفى نفس الوقت تعديل السلوك الاستهلاكى يحتاج وقتا أطول ، يتطلب مدة طويلة لكى تتعلم الناس الأسرة والطفل ، مطلوب تعديل السلوك الاستهلاكى فى المستقبل لمصلحة الشعب صحياً ، لكن الى أن نحقق هذا كشعب ، سوف نحتاج الى سكر ، فهذا ما يحاول د . عبد القادر ينقذنا منه باللجوء الى البنجر بدلاً من الاستيراد .

نحن نعرف ما الذى فعلته الدول التى نجحت فى استخراج السكر من البنجر، ماهى المشاكل التى واجهتها لكى تستمر، لانستسهل عملية الاستيراد، ونحن لانتكلم عن السكر فقط ، نحن نتكلم عن جميع السلع، نحن بدأنا فى انتاج السيارات مع بولندا وقبل تركيا ، الآن أين نحن بالنسبة لهم ، لأن المسئولين عن هذا القطاع، كانوا يستسهلون الاستيراد وتحول العمولة للخارج بدلاً من الدخول فى عملية الإنتاج بكل مخاطرها .

عبد الحميد عامر

هناك شىء سريع ، أعمل فى تجهيز مطارات ، وأعمل سيور ، دخلت مصنع قادر - وأنا فخور بهذا المصنع - وجدت أن المصنع يستطيع عمل ٦٠٪ من هذه السيور محلياً ، أخذت المسئولين الى المصنع ورأوا انتاج المصنع وقلت لهم إننا فى أى عملية مقبلة سنأخذها من مصنع قادر وتحددوا نسبة المكون المحلى ، ونحن يمكن أن نمنحهم الأرباح لكنا سنوفر للدوله من ٤٠ - ٥٠٪ ، هذا شىء

جيد ، المهم الناس تعلم حيث إننى من شهرين فقط لم أكن اعلم عن هذا المصنع شيئاً .

ما أريد قوله إننا نستطيع أن نعمل أشياء كثيرة فى مصر ، لكن عدم درايه الناس بأماكن الانتاج يعرقل ذلك ، حقيقة هناك ناس كثيرة تستسهل الاستيراد ، لكن إذا وجدوا أماكن هنا ممكن يأخذوا منها ولو ٥٠٪ .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة النقطة التى أثارها م. عبد الحميد عامر أكثر من مرة هى ضآلة المعلومات المتاحة عن الصناعات الموجودة بالفعل فى مصر، خاصة اذا كانت صناعة على مستوى مصنع قادر وغيره، المفروض أن على المسئولين عن قطاع الصناعة أن يخرجوا خريطة صناعية، يبدأوا بالمصانع الكبيرة وبالتدريج الى أن تصبح البيانات موجودة بعناوين هذه المصانع وماهو إنتاجها وهل تصدر ، وماذا تصدر بحيث تكون المعلومات متاحة لكل فرد، لكل رجل أعمال يأتى لمصر أو من المصريين بحيث تفيد فى عملية التنمية الصناعية .

عبد القادر دياب

النقطة الخاصة بصناعة السكر، يجب الاشارة الى أن أولويات الاستثمار فى مصر غير واضحة، وهذا هو دور الدولة، تحديد الأولويات، ماهى الأولوية الأولى وماهى حوافزها وفى آخر القوائم الممنوعة ماهى الحوافز السلبية بغرض حماية المستثمر لأشجعه على الاستثمار، هذا نفتقده بصراحة فى سياستنا الاقتصادية .

الآن فى خطتنا الاستثمارية، أجد لدى برنامج استثمارى ، ماهى أولوياتى ، السياسة غير واضحة ، وأننى بحكم عملى كباحث أرى أن لدينا ميزة كبيرة فى انتاج السكر وتصنيعه ، ورغم هذه الميزة هناك حاجز كبير للمنتج هى المادة الخام التى ينتجها، وللمصنع الذى يصنعه ، وفى رأيى ليس هناك المعلومة لدى المستثمر، وحيث إن ٥٠٪ من احتياجاتنا تأتى من الخارج فإذا انتجت فى مصر ستوفر كثيراً وشكراً .

حمدى مسعود

بداية أود أن اتوجه بالشكر لأسره المجله على دعوتها الكريمة للمساهمه فى هذه الندوة من دائرة الحوار وفى موضوع له اهميته البالغه بالنسبة للاقتصاد المصرى ولأوضاعه المستقبلية فى مسيرة التنمية . وقبل الدجول فى موضوع الحوار اريد ان اوضح نقطتين تناولتهما ورقه الحوار .

النقطه الأولى ... هى ان تموين السفن والطائرات الاجنبية فى الموانىء والمطارات الوطنيه لم تعد تندرج ضمن الميزان الخدمى بل اصبحت ومنذ سنة ٩٢/٩١ تندرج ضمن الميزان السلعى ضمن بند الصادرات من البترول الخام ومنتجاته وتعامل كصادرات سلعيه .

النقطة الثانية ... ان تحويلات العاملين المصريين فى الخارج تعامل وفقاً لمفهوم الحسابات القوميه معاملة الخدمات العواميه . ومن ثم فهى تدخل فيما استعرضه ضمن المعاملات الجارية .

وبعد هذا التوضيح الذى وجدته ضرورياً أود العوده قليلاً الى الوراء استعرض فى عجالة ملامح الأداء الخارجى للاقتصاد المصرى من خلال تطور اوضاع ميزان المدفوعات الجارى الذى هو الأصل فعلاً فى التعبير عن محصلة التعامل مع العالم الخارجى وهو ما اتفق فيه تماماً مع الأستاذ الدكتور محمود عبد الحى . وهذا الاستعراض هو من أجل تقييم مصادر مسيرتنا على مدى العشرين عاماً الماضية نستخلص منها الدروس التى تفيدنا بلا شك فى طرح الرؤى لتحسين اوضاع التعامل مع العالم الخارجى .

لقد اسفرت المسيرة عن بعض النتائج التالية :

تحسن العجز قليلاً فى ميزان المدفوعات الجارى (باستبعاد المساعدات الخارجية أى التحويلات الرسمية بدون مقابل) من نحو ٣,١ مليار دولار سنة ٨٢/٨١ الى نحو ٢,٧ مليار دولار متوقع سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، أى بتحسن بلغ ٤٠٠ مليون دولار خلال تلك الفترة وبواقع ٢٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط. ولاشك ان استمرار الوضع على هذا النحو لايبشر بإمكانية علاج مشكلة العجز المزمن فى ميزان المعاملات الجارية فى المدى المنظور. بل ينبىء بأوضاع اكثر خطوره فى المستقبل .

تلعب المساعدات الخارجية من منح وهبات ومعونات دوراً ما فى تحسين الحساب الجارى لمصر. وهو أمر يصعب الاعتماد عليه فى المستقبل حيث لايوجد ضمان لزيادة تدفق المساعدات الرسميه أو حتى ثباتها فى السنوات القادمة فى ضوء التطورات الحالية والمتوقعة فى التوجهات الاقتصادية الدولية .

تزايد عجز الميزان التجارى من نحو ٥,٢ مليار دولار فى سنة ٨٢/٨١ إلى نحو ٦,٢ مليار دولار فى سنة ٩٢/٩١ إلى نحو ٨,٩ مليار دولار متوقع سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ بزيادة بلغت ٣,٧ مليار دولار خلال تلك الفترة أى بزيادة فى العجز بواقع ١٨٥ مليون دولار سنوياً فى المتوسط، والواقع أن عجز الميزان التجارى هو سبب العجز المتواصل فى ميزان المدفوعات الجارى .

وترجع زيادة العجز فى الميزان التجارى الى تباطؤ معدل نمو الصادرات من ناحية بالمقارنة بمعدل النمو المرتفع نسبياً للواردات من ناحية أخرى . وفى إطلاله سريعه نتعرض الى بعض عناصر الزيادة فى المدفوعات عن الواردات وتحليل اسبابها وإقتراح كيفية مواجهتها .

أولاً .. الزيادة فى الواردات .. ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعيه من نحو ٩,٦ مليار دولار سنه ٨٢/٨١ الى نحو ١٠ مليار دولار سنه ٩٢/٩١ الى نحو ١٦,٤ مليار دولار سنه ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وهذا يعنى ارتفاع الواردات خلال السنوات التسع الأخيرة بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط ٥,٦٪ . ارتفاع فى الواردات من مستلزمات الانتاج الى ٧,١٪ ، وفى الواردات من السلع الاستهلاكية الى ٥,٩٪ ، وبلغ فى الواردات الاستثمارية ٢,٠٪ ، وقد صاحب هذا التطور خلال الفترة من ٩٢/٩١ الى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ عدد من الاتجاهات اهمها :

ارتفعت الواردات من الذرة من نحو ١٥٠ مليون دولار الى نحو ٥٥٤ مليون دولار بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط ١٥,٦٪ . ويبرر البعض ذلك بالتوسع فى خلط الذرة بالقمح فى رغيف الخبز وهذا صحيح .. بالاضافة الى تسرب جزء منه لاستخدامه كأغذية للحيوانات ، لكن يقلل من حجية هذا الرأى ان الواردات من القمح مازالت ومنذ فترة من الزمن تدور حول ٥,٣ مليون طن سنوياً تزيد قليلاً أو تقل تبعاً لظروف الانتاج المحلى. كما أن الواردات من الاغذية المحضرة للحيوانات قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من ٧٣ مليون دولار الى ١٧١ مليون دولار بمعدل سنوى بلغ ٩,٩٪ . ويبرر البعض ذلك الارتفاع بأنه يرجع لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتى من البروتين الحيوانى، لكن يقلل من حجية هذا الرأى زيادة الواردات من اللحوم من ٩٧ مليون دولار الى ١٨٤ مليون دولار بمعدل سنوى بلغ ٧,٤٪ وان الواردات من الاسماك والحيوانات الحيه للذبح قد ارتفعت إيضاً من ١٤١ مليون دولار الى ٢٨٨ مليون دولار بمعدل سنوى بلغ ٨,٣٪ . ويترتب على هذا التطور ارتفاع استهلاك الفرد فى مصر من الحبوب وارتفاع تكلفة استهلاك الفرد من البروتين المستورد فى السنة من ٤,٤ دولار سنه ٩٢/٩١ الى ٧,٣ دولار نسة ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وفى ضوء ذلك ألا يحتاج الأمر إلى مراجعة سياساتنا الزراعية وموقف انتاج الثروة الحيوانية والعمل على إزالة الأسباب التى أدت إلى تفاقم المشكلة من أجل تقليل الاستيراد ؟

ارتفعت الواردات من مجهزات الصيدلية (الأدوية) من نحو ٢١٨ مليون دولار الى نحو ٤٧٠ مليون دولار بمعدل زيادة سنوى بلغ فى المتوسط ٨,٩٪ . وربتما يرجع جزء من هذا الارتفاع

الى ارتفاع اسعارها الفعلية لكن ارتفاع تلك الاسعار لايبرر على الاطلاق تلك الزيادة لذلك ألا يحتاج الأمر الى مراجعة استهلاكنا من الأدوية ومراجعة سياسات تصنيعه وتوزيعه من أجل ترشيد استهلاكنا منه وتقليل الاستيراد ؟

ارتفعت الواردات من البترول الخام ومنتجاته سواء من الخارج أو من الشريك الأجنبى - والناجمه عن الاتفاقات الموقعه مع ذلك الشريك بشراء حصته فى الانتاج - من ٠,٦ مليار دولار سنة ٩٢/٩١ ٣,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ بمعدل نمو سنوى بلغ ٢٠,٦٪ واصبحت تلك الواردات تستنزف كل حصيلة صادراتنا من البترول الخام ومنتجاته بل وتحقق عجزاً بلغ اكثر من ٠,٥ مليار دولار فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة النقطة الأساسية التى تحاول الورقة تغطيتها هى السياسات الاقتصادية وأثرها ، وسيادتك افضت فيها وليت باقى الزملاء بعد انتهاء كلمة د٠ حمدى من له كلام فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وأثرها على الميزان التجارى يتفضل ، بالاضافة الى الصناعات المختلفة التى تم اثارتها حيث يمكن أن نأخذ مجموعة من الصناعات ٠

د٠ عبد القادر آثار موضوع السكر وزيت الطعام ، أنا فقط مذهول أن د٠ حمدى أشار الى أن استيراد الأدوية وصل الى أكثر من اجمالى الصادرات الزراعية بـ ١٠٠ مليون ، الزراعة ٥٤٨ مليون ، والأدوية ٤٦٩ مليون بمعنى أقل من ١٠٠ مليون ، الناس المتخصصه فى ندوة سابقة قالوا إننا زدنا فى صناعة الأدوية التى نعتمد فيها على الاستيراد خصوصاً المواد الفعالة وأننا فقط مجرد مجمعين ومعرضين لكل المخاطر ٠

حمدى مسعود

بمتابعة تحليل موقف الواردات نجد أن : الواردات ارتفعت من اجزاء الآلات والاجهزة الكهربائية من ٤٩٩ مليون دولار سنة ٩٢/٩١ الى نحو ٩٨٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ . وارتفعت الواردات من أجزاء وسائل النقل من ١١٥ مليون دولار الى ٣٤٨ مليون دولار بمعدل زيادة سنوية بلغت على التوالى ٧,٩ ، ١٣,١٪ على التوالى وارتفعت ماتمثله تلك الواردات من اجمالى الواردات السلعية لتصل الى مانسبته ٨,١٪ ٠ وأصبحت تلك الصناعات تعبر عن عجز القطاع الصناعى عن توفير مكونات انتاجه محلياً ٠

ارتفعت الواردات من مواد النسيج ومصنوعاته من نحو ٢٤٧ مليون دولار الى ٤٦٠ مليون دولار خلال ذات الفترة ، وارتفعت الواردات من الراتنجات واللدائن الاصطناعيةمن نحو ٢٤٥ مليون دولار الى نحو ٥٠٤ مليون دولار بمعدل زيادة سنوية بلغت فى المتوسط ٧,١ ، ٤,٨٪ على التوالى

وتمثل الزيادة فى الواردات مما سبق ذكرها اكثر من ٧٠٪ من الزيادة الكلية فى الواردات خلال الفترة محل المقارنة .

وهنا يثور التساؤل ... ماهى أسباب الزيادة فى الواردات ؟ وأحسب أنه يمكن إرجاع الزيادة فى الواردات الى عدة اسباب اهمها :

الأسباب الهيكلية والتى تتمثل فى طبيعة الاقتصاد المصرى وفى مرحلة تطوره. فهو اقتصاد مازال يعتمد بصفة اساسية على انتاج المواد الأولية وتصديرها فى صورتها الخام . مقابل استيراد العديد من السلع الضرورية كالسلع الغذائية الاساسية ومن السلع الوسيطه اللازمه للانتاج ، ومن السلع الرأسمالية اللازمه لبرامج الاستثمار. وفى هذه المرحلة من التطور يكون الهيكل الانتاجى من الجمود بحيث لاتستطيع الصادرات مواكبة نمو الواردات. والمرجو الا تستغرق تلك المرحلة فترات أطول.

انتهاج سياسات للتصنيع تعتمد على مكونات الانتاج المستوردة ، ولم تقتصر ذلك على فترة محددة بل استمرت الصناعه المصرية التقليدية والصناعات التى انشئت فى ظل قوانين الاستثمار تعتمد على تلك المكونات المستوردة فى ظل انخفاض جودة المدخلات المحلية من اجزاء ومكونات بل وغيابها فى احيان كثيرة. وقد خلق تطبيق تلك السياسة قطاعات ذات حجم تعتمد فى كثير من مستلزمات انتاجه على الاستيراد .

السياسات الاقتصادية التى حكمت تطور الاقتصاد المصرى خلال فترة من الزمن والتى اتاحت تصاعد ميله الى الاستهلاك بمعدل يفوق قدرته على الانتاج . واذا كان من الطبيعى ان يزيد الاستهلاك بزيادة عدد السكان إلا أن تفاقم المشكلة فى مصر كانت لها أوجه اخرى أولها عدم زيادة الانتاج بما يقابل زيادة الاستهلاك مما أدى الى زيادة الفجوة. والآخر هو زيادة معدل استهلاك الفرد فى مصر بفعل استحداث أنماط استهلاكية جديدة مما يؤدى الى حدوث ذات الأثر وهو زيادة الفجوة وقد لجأت الدولة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المتزايد بالاعتماد على الاستيراد .

وتدل المؤشرات على ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك (نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج المحلى الاجمالى) من نحو ٨٠٪ سنة ٨٢/٨١ الى نحو ٨٣٪ سنة ٩٢/٩١ الى نحو ٩٠٪ متوقع.

وهكذا يتضح ان زيادة الواردات ليس إلا نتيجة لسياسات اقتصادية ساعدت على تزايد الاستيراد واحسب ان الحل فى تلك الحالة ليس يغرض المزيد من القيود على الواردات مما قد يتعارض أحياناً واتفاقية منظمة التجارة العالمية بل بالأحرى برسم السياسات الاقتصادية التى تعمل من ناحية على ترشيد الاستهلاك والعوده بمعدلاته الى وصفها الطبيعى حتى يمكن الحد من الاستيراد . ومن ناحية اخرى الى الاهتمام بالمدخلات المحلية للصناعة وتحسين جودتها حتى يمكن ضبط إيقاع حركة الزيادة فى الواردات منها .

وهنا ربما يتساءل البعض .. اليست غاية التنمية الارتفاع بمستوى معيشة الافراد وتوفير قدر اكبر من السلع والخدمات؟ نعم هذا صحيح ، ولكن يجب ان تتوائم الزيادة فى الاستهلاك مع قدرة الاقتصاد على زيادة انتاجه المادى ، فلا ينبغى ان تكون الزيادة فى الاستهلاك على حساب تشوهات فى الأداء الاقتصادى قد تهدد بانهياره أو على حساب أجيال قادمة سوف تعانى كثيراً فى سبيل تصحيحه وبتكلفة اجتماعية باهظة .

لكن على الجانب الآخر نلاحظ تراجع الميل المتوسط للاستيراد (نسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى) من ٣٠٪ سنة ٨٢/٨١ الى ٢٤٪ سنة ٩٢/٩١ الى ١٨٪ متوقع سنة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ وهو بلاشك تطور إيجابى يعنى زيادة قدرة الجهاز الانتاجى على توفير قدر اكبر من بعض الاحتياجات المحلية لكنه يعنى أيضاً وفى ضوء تراجع الميل المتوسط للتصدير ان الانتاج ظل خلال تلك الفترة يحابى التوجه نحو السوق المحلى اكثر منه التوجه نحو السوق الخارجى وهو مايفسر استمرار ضآلة حجم الصادرات مما يتطلب بالضرورة الاهتمام بتحديث الصناعة وتحسين جودة الانتاج المصرى وتدعيم قدرته على المنافسة داخلياً وخارجياً فى اطار مفهوم حديث لاستراتيجية التجارة الخارجية وهو الانتاج القادر على المنافسة داخلياً وخارجياً، ففى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة وإشتداد عنف المنافسة تتراجع الى حد كبير مفاهيم سادت خلال فترة من الزمن كالاحلال محل الواردات ومانحمله من ضرورة الحماية أو الانتاج من أجل التصدير ومانحمله من ازدواجية بل واصبحت تلك المفاهيم فى تقديرى تتوارى امام مفهوم الانتاج القادر على المنافسة،

فهو القادر على الاحلال محل الواردات فى الداخل وهو القادر أيضاً على رفع الصادرات بقوة إلى الأسواق فى الخارج .

ثانياً .. تباطؤ نمو الصادرات باعتبارها المسئول الاساسى عن العجز المزمن والمتزايد فى الميزان التجارى وهو موضوع ذو أهمية بالغه. ولاأريد تكرار ماطرحه الساده الزملاء الأفاضل الذين سبقونى فى الحديث لكنى أريد أن أركز على بعض النقاط الجوهرية فى هذا الموضوع والتعرض لبعض المؤشرات الهامه فى هذا الصدد .

من الثوابت التى لاجدال عليها ان تحقيق اهداف التنمية فى أى مجتمع مرهون بقدرته على التصدير. ويزداد الأمر الحاحاً فى مصر حيث اصبحت زيادة القدرة على التصدير هو التحدى الحقيقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانه بذات القدر الذى سيتحقق فيه النجاح فى التصدير يمكن الانطلاق منه لتحقيق غيره من الأهداف ، فالتصدير هو المحرك الاساسى للنمو وهو القوة الدافعة للانطلاق فى مختلف مجالات التنمية .

إن الواقع الحالى للتصدير فى مصر متواضع للغاية بصرف النظر عن التذبذبات التى تحدث أحياناً نتيجه لبعض الصفقات هنا أو هناك لظروف معينه وتدل المؤشرات على واقع التصدير فى مصر.

تراجع أهمية الصادرات السلعية فى الاقتصاد القومى بمعنى انخفاض الميل المتوسط للتصدير من السلع (نسبة حصيلة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الاجمالى) من ١٢,٤٪ سنة ٨١ /٨٢ الى ٨,٩٪ سنة ٩٢/٩١ إلى ٧,٣٪ متوقع سنة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ . وتعد هذه النسبة متواضعه للغايه فى مصر بالقياس إلى دول لها مثل هذا الحجم والمكانه اقليمياً ودولياً .

تراجع أهمية الصادرات السلعية فى ميزان المدفوعات الجارى ويدل على ذلك انخفاض النصيب النسبى للمتحصلات من الصادرات السلعيه الى ايرادات الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات من ٤٣٪ سنة ٨٢/٨١ الى ٣٤٪ متوقع سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ وقد يكون تدفق النقد الأجنبى من المصادر الأخرى التى تمتلكها مصر - الموارد الريفية - قد ساعد على تأخر الاهتمام بالحاجه الملحه للتوسع فى الصادرات السلعية بل وساعدت هذه الإيرادات ليظل الاقتصاد المصرى مهيئاً للاستيراد دون التصدير .

ترتب على ضآلة حجم الصادرات تدنى نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية الى المدفوعات عن الواردات السلعية. واذا كان من المقبول فى مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد المصرى الا تغطى حصيلة الصادرات السلعية المدفوعات عن الواردات السلعية (الجارية والرأسمالية) على اعتبار ان الواردات تشتمل على واردات استثمارية تستخدم فى عملية التكوين الرأسمالى والتى تحقق عائدها فى الأجل الطويل نسبياً ويمكن بالتالى قبول منطق سدادها فى وقت آجل. إلا ان الأمر الذى يبدو غير مقبول ان تقتصر الصادرات السلعية عن الوفاء بالواردات الجارية (الاستهلاكية والوسيطة) حيث تدل المؤشرات ان حصيلة الصادرات السلعية لاتقدر فى الوضع الراهن على الوفاء بأكثر من ٥٢٪ فقط من الواردات الجارية .

وارد فى هذا المجال كمثال على ماوصلت اليه اوضاع التجارة الخارجية ان اتعرض فى إطلاله سريعة لتطور الميزان التجارى من صادرات وواردات لصناعة ماكان يطلق عليها ذات يوم قلعة الصناعة الوطنية وهى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للتعرف على العبء الذى اصبحت تمثله تلك الصناعة على الميزان التجارى وعلى التوازن الاقتصادى الخارجى . لقد اصبح الميزان التجارى لتلك الصناعة يحقق عجزاً بلغ ٩٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ مقابل فائض بلغ ٣٢٨ مليون دولار سنة ٩٢/٩١ وفائض بلغ ٣٤٧ مليون دولار سنة ٩٧/٩٦ . فقد بلغت صادرات هذه الصناعة فى السنوات ٩٢/٩١، ٩٧/٩٦، ٢٠٠٠ /٢٠٠١ نحو ٥٧٦ ، ٧٨٤ ، ٦٠٠ مليون دولار على التوالى فى حين بلغت واردات هذه الصناعة من مواد نسيج ومصنوعاته وملابس جاهزة نحو٢٤٨ ، ٤٣٧ ، ٦٩٣ مليون دولار على التوالى وهذا الوضع المتدنى الذى وصلت إليه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الا يستحق سرعة الاهتمام بتلك الصناعة وتحديثها وتحسين جودة منتجاتها لتعود كما كانت قلعة الصناعة المصرية تحقق فائضاً متزايداً لصالح الميزان التجارى بدلاً من استمرارها تمثل عبئاً على الميزان التجارى ونزيفاً متزايداً لموارد النقد الأجنبى، وهذه الصناعه تعد من الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبيه على مستوى العالم وترتفع فيها مؤشرات اربحية الصادرات خاصة وان الدراسات قد اوضحت ان الغاء اتفاقية النسيج المتعدد (MFA) سوف توسع بصورة مضطرده من حجم التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس. وقد قدرت سكرتارية الجات ان التجارة العالمية عام ٢٠٠٥ ستزيد المنسوجات بحوالى ٣٤٪ بينما ستزيد تجارة الملابس خلافاً لذلك بنحو ٦٠٪ . كما تشير أيضاً التقديرات الدولية لآثار اتفاقية الجات الى ان زيادة دخل الدولة نتيجة هذه الاتفاقية تنجم

بفضل تحرير تجارة المنسوجات والملابس ، والحقيقة ان النجاح التصديرى يحتاج الى مستوى غير مسبوق من الجهد ومن التعاون بن الحكومة والقطاع الخاص . وحرصاً على وقت الحوار اتعرض لبعض القواعد الهامة الواجب مراعاتها للنجاح التصديرى .

اختيار بعض قطاعات التصدير السلعى فى المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزات تنافسية ونسبية كبداية للانطلاق التصديرى .واقترح ان تكون قطاعات البداية - الى جانب الحاصلات الزراعية - هى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة . المواد الغذائية المصنعه ومواد البناء ومستلزماته ومما يدعم من هذا الاختيار ماتتمتع به هذه الصناعات من مزايا تالية :

- قاعدة تصديرية هامة .
- علاقات تسويقية جيدة .
- معدلات عالية لنمو الطلب العالمى على منتجاتها .
- توافر المواد الخام لهذه الصناعات محلياً .

ثم ترتفع نوعية المنتجات التصديرية فى مرحلة تالية الى الصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية (المعدنية والكهربائية التجميعية ... الخ) ثم بعد ذلك الصناعات الميكانيكية الواقية(المحركات والمحولات والمولدات الكهربائية ... الخ) وأخيراً الصناعات الالكترونية الحديثة.

وتعد هذه المراحل من التجارب العملية الناجحة فى تنمية الصادرات والتى يمكن الاستفادة منها فى عملية الانطلاقة التصديرية من خلال التحرك من مجموعة منتجات الى مجموعة أخرى . والتركيز على الصناعات التى تتوائم وكل مرحلة من مراحل النمو التصديرى التى تبدأ عادة بالصناعات التى تتصف بانخفاض الكثافة الرأسمالية ثم التدرج الى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى ثم الصناعات الكثيفة التكنولوجيا ، لذلك احسب ان اختيار قطاعات البداية تلك فى مراحل تطوير الصادرات - فهو الى جانب نجاحه عملياً- قد يكون اكثر واقعية لظروف الاقتصاد المصرى هذا مع افتراض ضرورة تحسين جوده هذه المنتجات من حيث الجودة والسعر والمواصفات القياسية العالمية لتصبح اكثر قدرة على المنافسه فى الاسواق الخارجية .

ان النجاح التصديرى هو نتيجة للعديد من العناصر التى لابد وان تعمل معاً وتحدد مجتمعه

القدرة التنافسية للاقتصاد القومى ، فالانطلاقه التصديرية تمر عاده من خلال عدة حلقات مترابطة ومتكاملة تتمحور حول توفير الآلات المتطورة عالية التقنية ومستلزمات الانتاج عاليه الجودة والقوى العاملة المدربه والمنتجه. مع معرفة شاملة وجيدة بالمواصفات القياسية للمنتج وتطبيق نظام دقيق وصارم لضمان الجودة. بالإضافة الى توفير وسائل تعبئة جذابه ، وبعد ذلك نقل البضائع بسرعه الى العملاء مما سبق وتم إقناعهم بها من خلال برامج وحملات ترويجية مكثفة. ويؤدى أى ضعف أو خلل فى أى حلقه من حلقات الترابط هذه الى الإضرار بالعملية التصديرية ، فأى انخفاض مثلاً فى الجوده. أو تأخر فى التسليم أو عدم رضا العملاء .. الخ يترتب عليه الغاء عقود التصدير أو عدم السعى الى تجديدها وهذا مايفسر التذبذبات الحادثة فى حجم الصادرات المصرية .

تفعيل دور البنية المؤسسية للتصدير لتوفير الخدمات الداعمه له بطريقة اكثر كفاءة وفاعلية من خلال خطط عمل تحدد بوضوح المسئوليات والمهام بين الحكومه والقطاع الخاص هذا مع توفير البانات الدقيقة والموثوق فيها لإحصاءات التجارة الخارجية والتى تفتقر فى الوقت الراهن الى الدقه الواجبه وهو أمر فى غاية الأهمية لقضية الحوار وتحتاج الى نقاش تفصيلى .

عصام اسماعيل

الحقيقة أننى ذاكرت الورقة جيداً قبل حضورى ، وقد حصرت أهم المشكلات التى تواجهنا فى تسويق المنتجات المصرية فى الخارج فيما يلى :

أن عدد السلع المتاحة للتصدير فى مصر محدوده جداً، نحن منذ دخولى التمثيل التجارى منذ ٢٥ سنه وأكثر ونحن نتكلم عن الثوم والبصل، نفس السلع التى نعيد ونزيد فيها ولانخرج منها وفى النهاية كان مجملها ٣٠٠ مليون دولار .

النقطة التى أشار إليها د. حمدى أن معظم الشركات التصديرية أو التى تتعامل فى التصدير يمكن تصنيفها فى إطار المشروعات الصغيرة وقليل جداً منها الذى يمكن أن نصنفه على أنه شركات متوسطة .

نقطة مهمة جداً وهى أن البيع المحلى أكثر ربحية من التصدير، المنتج - أسف - المجنون هو الذى يصدر، والمنتج الذى يبغى الربح يبيع فى السوق المحلى، وأبسط مثال على هذا، القميص ماهو سعره فى عمر أفندى، وما هو سعر تصديره؟ سأخبركم بالأسعار، سعر تصدير القميص حالياً لايزيد سعر تصديره عن ٥,٧٥ دولار ، أما فى الداخل فيباع بأكثر من ذلك، هذا لايشجع على التصدير.

نقطة أخرى وهى أن الاستيراد أكثر ربحية من التصدير ، أى واحد يعمل فى التجارة الخارجية إذا بدأ بالتصدير يجب أن يتحرك تدريجياً وبسرعة الى الاستيراد وكلنا فى المكاتب التجارية نلاحظها ، أول مرة يحضر ولديه أمل وحماس للتصدير وآخر يوم سيبحث عن أن يصبح وكيلاً محلياً فى مصر لأى منتج من المنتجات الموجودة هناك فى الخارج ويمكن أن تسأل أى زميل لى فى المكاتب التجارية فى الخارج .

على الرغم من اتجاه عدد كبير من رجال الأعمال الى القطاع الانتاجى للتصدير بداية من عام ١٩٨٥ وبداية الانفتاح الاقتصادى إلا أنهم جميعاً فى بداية التسعينات تحولوا الى القطاع العقارى لأن القطاع العقارى كان مربحاً فكثير منهم بدأ يترك القطاع الانتاجى بدون تطوير أو بدون توسع ويدخل فى القطاع العقارى مدينة كذا ، ومدينة كذا .

أن أهم السلع المصرية المتاحة للتصدير هى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، المشكلة أن هذا القطاع بالذات به مشاكل عديدة جداً فى الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية فهو من أكثر القطاعات السلعية فى العالم تحديداً وقيود جمركية وغير جمركية ومشاكله صعبه جداً جداً، وحالياً لايستطيع أن يتكلم فيها إلا الخبير الفنى المحنك مثل المحامى الذى يعمل منذ ٢٠ - ٣٠ سنة.

المجموعة الثانية من السلع المصرية المتاحة للتصدير وهى مجموعة الخضروات والفاكهة والسلع الزراعية، والمشكلة أننا لنا سوق مستهدف واحد فقط بالنسبة لهذه السلع هى الاتحاد الأوروبى ونتشاجر مع الاتحاد الأوروبى والسلع الزراعية محمية فى أوروبا ولايمكن أن يأتى اليوم ويتركوا لنا السلع الزراعية من غير عقد ، وهل سنعمل شراكة أم لن نعمل شراكة ، فأوروبا لن تسمح للفلاح الأوروبى بالخسارة لأن هذه أشياء تتعلق بالبيئة ، وليس لدى أى أمل أن أوروبا تفتح لنا ، واذا فتحت لنا جمركياً ستقفل لنا بيئياً ، ستقفل لنا إصابات ، ذبابة فاكهة ،ستخترع لنا كل يوم إختراعا جديدا، حل الخضروات والفاكهة المصرية غير موجود فى أوروبا ، الحل بالنسبة لنا الدول العربية لكن علينا أن نعمل من الآن ونجعل الأخوة غير الأصدقاء يشتغلون جيداً ويتعاونون .

كانت أهم المزايا النسبية التى تتمتع بها الصادرات المصرية فى الماضى هى العمالة ، للأسف حالياً لابد أن نعترف أن انتاجية العامل المصرى حالياً فى غاية الانحطاط ، طبعاً هناك أسباب